

المملكة المغربية



وزارة الشباب والرياضة

كلمة السيد وزير الشباب والرياضة

بمناسبة الاجتماع المشترك:

للجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة

ولجنة القطاعات الاجتماعية

بمجلس النواب

حول ظاهرة العنف والشغب بالملاعب

الاثنين 18 أبريل 2016

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد وزير الداخلية

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية

السيد رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب

السيدة رئيسة لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب

السيدات والسادة النواب المحترمون

أيها الحضور الكريم

أود بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة البرلمانين أعضاء لجنتي

الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس المستشارين،

والقطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، على هذه المبادرة التي تتيح لنا فرصة تسليط

الأضواء على بعض السلوكات التي أضحت ملازمة لبعض الرياضات على المستوى

الوطني.

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بالرعاية السامية التي يوليها صاحب الجلالة

الملك محمد السادس نصره الله وأيده للرياضة والشباب، والمتجسدة في العديد من

خطبه السامية وتوجيهاته النيرة. وهنا نستحضر الرسالة الملكية السامية الموجهة

للمشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة بالصخوريات سنة 2008 عندما أكد جلالته "إن

ثقتنا كبيرة في الإمكانيات الكبيرة للرياضة المغربية، ومن هنا، لن نألو جهدا من أجل

دعم كل المبادرات الحسنة التي تعمل جاهدة على بلوغ هدفها الأسمى، المتمثل في

جعل الرياضة المغربية نموذجا متميزا ومدرسة حقيقية للحياة وللوطنية والمواطنة

وعنصرا للتلاحم الاجتماعي ورافعة لإشعاعنا الجهوي والدولي...".

ويضيف جلالته: "كما أن الممارسة الرياضية أصبحت في عصرنا، حقا من الحقوق

الأساسية للإنسان. وهذا ما يتطلب توسيع نطاق ممارستها، لتشمل كافة شرائح

المجتمع، ذكورا وإناثا على حد سواء، وتمتد لتشمل المناطق المحرومة والأشخاص

ذوي الاحتياجات الخاصة. وبذلك تشكل الرياضة رافعة قوية للتنمية البشرية

وللاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الإقصاء والحرمان والتمييز."

وفي مقتطف آخر من الرسالة الملكية : "إننا لندعو بالخصوص الجماعات المحلية والقطاع الخاص، لأن يكونوا شركاء، بكل ما يعنيه ذلك من حضور والتزام وفعالية، في المخطط المندمج الجديد لتنمية الرياضة المغربية : استراتيجية رياضية، ومجتمعاً رياضياً، واقتصاداً رياضياً. وذلك في تضافر لجهودها مع السلطات العمومية وهيآت الحركة الرياضية والأولمبية الوطنية." انتهى كلامه جلالة كما أن دستور المملكة المغربية يعطي مكانة متميزة للشباب بصفة عامة ، وللرياضة التي أصبحت حقاً دستوريا ، يستوجب تيسير ممارسته، وهو المسعى الذي يعبر عنه البرنامج الحكومي بشأن دعم السياسات العمومية المستهدفة للشباب والرياضة.

على مستوى الشباب، وبالإضافة إلى بلورة استراتيجية مندمجة للشباب، تعمل وزارة الشباب والرياضة على تأهيل وعصرنة البنيات الاستقبالية الخاصة بالشباب ، وإلى تجويد أكثر لخدمات البرنامج الوطني للتخييم "عطلة للجميع" ، وتبادر لتقوية سبل تيسير الإدماج الاقتصادي والمهني للشباب المغربي وتطوير الشراكات الداعمة لفئات الشباب والطفولة والمرأة ، كما تسعى إلى إخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي إلى حيز الوجود.

وفيما يتعلق بتنمية الرياضة الوطنية اعتمدت الوزارة استراتيجية في أفق 2020، تروم :

- توفير منشآت رياضية في مختلف الأنواع الرياضية بغية إحداث عدالة مجالية استجابة لرغبات متعددة ومتنوعة للمواطنين؛
- توسيع قاعدة ممارسة الرياضة بغية ضمان حق المواطن في ممارستها؛
- ضمان حضور متميز في المحافل الرياضية الدولية؛
- تكوين الأطر التقنية اللازمة للتأطير والتتبع الرياضي؛
- تقنين المشهد الرياضي بوضع ترسانة قانونية لتقوية الحكامة في التدبير وإعطاء الحركة الرياضية والأولمبية دوراً مهماً في تسيير الشأن الرياضي.

ومن هذه المنطلقات، فإن الوزارة ما فتئت تبذل مجهودات من أجل توفير منشآت رياضية على مستوى كل جهات المملكة متعددة ومتنوعة، تتوخى بالأساس ضمان حق المواطن في ممارسة ومزاولة النوع الرياضي الذي يبتغيه. كما تم إطلاق أوراش إصلاحية

تهم ترسيخ أسس الحكامة الجيدة داخل المنظومة الرياضية، وإيلاء عناية خاصة لتطوير الرياضة القاعدية بغية توسيع دائرة انتشارها في شتى ربوع المملكة.

السيد الرئيس المحترم

السيدة الرئيسة المحترمة

أيها السيدات والسادة النواب المحترمين

إذا كانت التظاهرات الرياضية تشكل عنصر جذب للجماهير وخصوصا فئة الشباب، فإنه في المقابل يوازها بروز ظواهر مقلقة تقض مضجع كل مكونات المجتمع والحركة الرياضية، ويتعلق الأمر بحوادث العنف التي يمكن أن تخرج عن السيطرة الأمنية وتخلف خسائر وأضرارا مادية في المنشآت الرياضية والممتلكات العمومية، وحتى في تهديد بعض المواطنين في سلامتهم البدنية والصورة السلبية التي تعكسها عن الممارسة الرياضية ببلادنا. كما أن لها انعكاسات اقتصادية جد سلبية على الفرق والنوادي من جراء العقوبات التي تطالها.

وهنا استحضرت كلام صاحب الجلالة في الموضوع والذي جاء كذلك في الرسالة الملكية السامية السالفة الذكر، والتي تشكل خارطة طريق بالنسبة للوزارة، حيث قال جلالتة "إن الشعور بالإحباط وخيبة الأمل، الذي تولده الإخفاقات المتتالية للفرق الوطنية لا يمكن أن يبررها ما تشهده الفضاءات والميادين الرياضية من استفحال عدد من المظاهر المشينة المرفوضة أخلاقيا وقانونيا وأعمال العنف والاعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة."

وللإشارة فإن العديد من الدول الأوروبية كإنجلترا وألمانيا وفرنسا وكذا دول من أمريكا اللاتينية، عانت من ظاهرة العنف المنظم، وعرفت ما يسمى "بالهوليكانيزم"، لم تتمكن من التغلب عليه إلا على مدى سنوات، وبعد اتخاذ إجراءات حازمة على جميع المستويات.

وعلى مستوى بلادنا، وإذ أكد مجددا استنكار ونبذ كل أنواع ممارسات العنف في الملاعب الرياضية، يمكن القول بأن المغرب لم يعد مستثنيا من هذه الظاهرة التي تعتبر في الأصل دخيلة على مجتمعنا، والتي أضحت اليوم تأخذ أبعادا منظمة ومقلقة، وتعتمد على عدة وسائل في انتشارها، مثل وسائل التواصل الاجتماعي...

وتتجلى معالم هذه الآفة بالخصوص في الأنشطة التي تقوم بها جماعات ما يسمى بـ «الالتراس»، وهي كلمة لاتينية تعني المتطرفين، وتظهر في صور من مشجعي الفرق الرياضية والمعروفة بانتمائها وولائها الشديد لفرقها، وتبرز كذلك في بلادنا على مستوى بعض الأندية الوطنية.

كما أن العنف لا يقتصر على كرة القدم بل أصبح يمتد إلى رياضات أخرى أحيانا، ولم يعد منحصرًا على مدينة واحدة، بل يتواجد في عدة مدن بالمملكة، وأصبحت هذه الآفة تتعدى حدود الملاعب الرياضية، وتتصرف الجماهير الرياضية بعد الفوز أو الخسارة بطريقة غير حضارية عن طريق الاعتداء على الآخرين وإلحاق الأذى والضرر بهم أو بممتلكاتهم. وهكذا فإن ظاهرة العنف التي عرفتها بعض المباريات بدأت تأخذ أبعادًا خطيرة، الأمر الذي يستدعي التصدي لها من خلال تعبئة كل الجهود والإمكانات.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشادة بالدور الفعال والناجع الذي تقوم به مصالح الأمن بسهرها الدائم والحازم على استتباب الأمن والطمأنينة سواء داخل الملاعب أو خارجها، وحماية الممتلكات العامة والخاصة؛ مع التذكير بأن المقاربة الأمنية وكذا الإجراءات والعقوبات التي تتخذها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وجامعات أخرى من توقيف وتأديب في حق الأندية التي تتسبب في أحداث الشغب والعنف وكذا متابعة المعنيين من طرف السلطات القضائية، بالرغم من أهميتها ووجوبها، غير كافية.

السيد الرئيس المحترم

السيدة الرئيسة المحترمة

أيها السيدات والسادة النواب المحترمون

إن العنف في الملاعب ظاهرة معقدة تتطلب مقاربة شمولية لتطويقها، أو على الأقل للحد من تداعياتها. فمواجهته تتطلب إجراءات قانونية وأمنية وتقنية وتربوية... مما يتعين معه فتح ورشات لتعميق التفكير والتنسيق ، للإحاطة بكل الأبعاد المرتبطة بهذه الظاهرة. كما يجب الإقرار بأن الشغب أصبح ظاهرة ملازمة للفعل الرياضي وليست ظاهرة عابرة، وبالتالي لا بد من التعاطي مع الظاهرة باعتماد مقاربة

شمولية وتشاركية ينخرط فيها الجميع: الوزارات المعنية، الجامعات الرياضية، الأجهزة الأمنية، الجماعات الترابية، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، الأسرة، المدرسة ... إلخ.

وفي هذا الإطار فإن هناك مقاربات متعددة تعنى بمواجهة العنف والشغب في الملاعب الرياضية، منها ما هو مؤسساتي وقانوني وأمني وتربوي وتقني إداري وإجرائي. ويهم قطاعات وزارية مختلفة من ضمنها الشباب والرياضة، التربية الوطنية، الداخلية، العدل، الصحة، الثقافة، الجماعات الترابية، الأجهزة الأمنية، وكذا الجامعات الرياضية، وسائل الإعلام، فعاليات المجتمع المدني، الأسرة وغيرها

وفي انتظار بلورة استراتيجية متكاملة ومندمجة على المدى المتوسط والبعيد، ينخرط فيها كل المتدخلين، ونظرا للوضعية المقلقة التي وصلت إليها بعض الملاعب الرياضية الوطنية من حيث مستوى العنف، كان لابد من اتخاذ تدابير استعجالية وحازمة للحد من هذه الظاهرة على المدى القصير.

وفي هذا الإطار، بادرت الحكومة بتنسيق بين القطاعات المعنية باتخاذ إجراءات عملية، تجسدت في البلاغ المشترك الذي تم الإعلان عنه يوم 03 فبراير 2016، بعد اجتماعات حول ظاهرة الشغب حضرها السادة وزراء الداخلية والعدل والحريات والشباب والرياضة، ورئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، ورئيس العصبة الاحترافية لكرة القدم، بالإضافة إلى ممثلي مصالح الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية.

ويحتوي هذا البلاغ على إجراءات متعددة تهتم مستويات مختلفة:

← على المستوى المؤسساتي

◀ العمل على جعل الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب سونارجيس، تتولى السهر على التنظيم اللوجستي لكل مباريات البطولة الاحترافية بتنسيق مع الأطراف المعنية؛

◀ إعداد أنظمة داخلية نموذجية للملاعب من طرف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ووضعها رهن إشارة الأندية؛

◀ تولى السلطات الإدارية المحلية تأطير جمعيات المشجعين القانونية عبر إشراكها في الاجتماعات التحضيرية والتنسيق معها فيما يخص الأنشطة الاحتفالية التي ترغب في تنظيمها داخل الملاعب.

← فيما يتعلق بالقرارات ذات بعد قانوني وتأديبي:

◀ السهر على تطبيق مقتضيات القانون رقم 09-09 بالحزم والصرامة اللازمين بحق الأشخاص المتورطين في ارتكاب أعمال العنف الرياضي.

◀ تفعيل المقتضيات الجزية المنصوص عليها في القانون 09-09 ولاسيما في الشق المتعلق بمنع الأشخاص المتورطين في أعمال العنف الرياضي، من حضور المباريات مع إمكانية إجبارهم على ملازمة محل إقامتهم أو مكان آخر أو تكليفهم بالتردد على مراكز الأمن أو السلطة المحلية، أثناء إجراء هذه المباريات. وقد تقرر في هذا الصدد وضع آليات لتدبير قاعدة المعطيات المتعلقة بهذه الفئة من الأشخاص.

◀ إغناء القانون رقم 09-09 بمقتضيات تمنع القاصرين غير المرافقين من الولوج للملاعب الرياضية وتحدد مسؤولية أولياء الأمور تجاه تصرفاتهم.

◀ منع التنقل الجماعي للجماهير خارج العمالات والأقاليم في حالة ما إذا تبين أن هذا التنقل من شأنه تشكيل تهديد للأمن العام.

◀ الحزم في تطبيق مقتضيات مدونة التأديب من طرف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في حق كل الأندية التي يتسبب جمهورها في أعمال شغب، بما في ذلك إجراء مباريات بدون جمهور.

← القرارات التي تكتسي طابعا تقنيا وإجرائيا:

◀ الشروع في تنفيذ برنامج تجهيز الملاعب الرياضية التي تستقبل مباريات البطولة الاحترافية بالوسائل التكنولوجية الحديثة (كاميرات المراقبة، مراقبة الولوج للملاعب عبر البوابات الإلكترونية، تحديث نظام بيع التذاكر إلخ...) لتساعد على تنفيذ البرتوكولات الأمنية.

الإسراع بتأهيل البنيات التحتية للملاعب الرياضية لتحسين شروط استقبال الجماهير الرياضية خصوصا عبر توفير المرافق الصحية ووسائل الترفيه وترقيم الكراسي وتوجيه الجمهور...

إشراف وزارة الشباب والرياضة على بلورة استراتيجية وطنية تواصلية للتحسيس بخطورة تفشي ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية بتنسيق مع كافة الأطراف المعنية.

كما أن هناك إجراءات تتعلق بتعزيز التنسيق المؤسسي بين كل القطاعات عبر الإسراع بإخراج النص التنظيمي الخاص باللجان المحلية المنصوص على إحداثها بالمادة 19-308 من القانون 09-09 المتعلق بتميم مجموعة القانون الجنائي، حول العنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبةها وحتى تتمكن هذه اللجان من أداء الدور المنوط بها، تم الاتفاق على أن تشرف على كل الترتيبات المتعلقة بالمباريات الرياضية محليا مع ضرورة حضور ممثلي النيابة العامة خلال الاجتماعات التحضيرية للمباريات وكذا أثناء التظاهرات الرياضية.

السيد الرئيس المحترم

السيدة الرئيسة المحترمة

أيها السيدات والسادة النواب المحترمون

تفعيلا لمضامين البلاغ المشترك، تم إحداث لجنة تقنية مكلفة بدراسة إصلاح وتأهيل الملاعب يوم 12 فبراير 2016، مكونة من ممثلي وزارة الشباب والرياضة، والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم والشركة الوطنية لإنجاز وتدبير الملاعب (SONARGES)، عُهد إليهما بالتشخيص التقني لملاعب بطولة الصفوة القسم الأول، والجرد الشامل للحاجيات وتوجد كل الاحتياجات اللازمة للاستغلال الأمثل للملاعب مع تقييم الكلفة وتحديد الإمكانيات المادية الضرورية لإنجاز هذه العملية.

وفي هذا الإطار، تم القيام بالتشخيص التقني لحالة الملاعب على مستويات السلامة، والجوانب الصحية، والعمل على توفير ظروف الراحة وتحديد الحاجيات وخاصة فيما يرتبط بالمحاور التالية :

✓ وضع المقاعد المرقمة، لجعل كل المتفرجين في وضعية جلوس، في مقاعد مثبتة في البناية ومريحة،

✓ وضع التجهيزات لمراقبة الدخول إلى الملاعب عبر ولوجيات الكترونية،

✓ وضع كاميرات المراقبة، لتشمل جميع مداخل الملاعب ونقط مراقبة التذاكر ومناطق تجمع الجمهور داخل وخارج الملعب والمدرجات وساحات اللعب،

✓ تهيئة قاعات التحكم والمراقبة مجهزة بمعدات متعلقة بنظام التذاكر ونظام كاميرات المراقبة من أجل التحكم في الحالات اللازمة والوقوف على جميع المعلومات المطلوبة لاتخاذ الإجراءات الآنية،

✓ وضع نظام صوتيات الإغاثة، يمكن من إدراج برقيات بطريقة مسموعة في جميع الظروف، إضافة إلى ميكرو يمكن مصالح الوقاية المدنية من إدراج برقيات تنبيه عند الحاجة، ويكون هذا النظام على اتصال مباشر مع قاعة التحكم والمراقبة.

وللإشارة، فمن أجل ضمان حماية قصوى للنظام الكهربائي فإنه سيتم وضع نظام حماية خاص للتجهيزات الكهربائية في الملاعب الرياضية.

على مستوى نظام التذاكر، فهو يعتمد على معلوماتية تمكن المنظمين من :
◀ التحكم في القدرة الاستيعابية للملعب، وذلك بتحديد المجالات والمناطق داخل المدرجات؛

◀ تسيير مدرجات الملعب بطريقة أوتوماتيكية؛

◀ التتبع الأنيلنسبة دخول جماهير عبر كل بوابة ؛

وقد تم التنصيص على ضرورة اعتماد نفس النظام على صعيد جميع الملاعب ضمانا للفعالية في تدبير هذا الجانب.

بالنسبة لتهيئة بوابات إخلاء الجماهير، فإن وضع هذه البوابات سيعتمد على اختيار المعايير العامة المتعلقة بسلامة الأشخاص في الحالات التي تستلزم إخلاء الملعب من الجمهور.

وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع تقدر بـ 210 مليون درهم، وقد تم على ضوء هذا التقييم توقيع اتفاقية إنجاز مشروع التهيئة وإعادة تأهيل الملاعب الرياضية مع كل من مديرية التجهيزات العامة والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، تحدد أدوار المتدخلين في هذه العملية (الوزارات، الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، مديرية التجهيزات العامة، الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير الملاعب).

كما تم وضع لجنة البرمجة والتتبع، وتحديد خطوات إنجاز المشروع على أن تنتهي الأشغال المبرمجة في أفق نهاية السنة الحالية.

السيد الرئيس المحترم

السيدة الرئيسة المحترمة

أيها السيدات والسادة النواب المحترمون

في إطار مواكبة ودعم التدابير المتخذة، فإن الوزارة تعمل على وضع مشروع استراتيجية تواصلية وتحسيسية في إطار رؤية تم عرضها والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية المشتركة المكلفة بمحاربة العنف المرتكب أثناء أو بمناسبة المباريات أو التظاهرات الرياضية بتاريخ 28 مارس 2016، وسيتم عرض هذه الاستراتيجية على متدخلين آخرين معنيين بهذه الظاهرة كوزارة التربية الوطنية.

وتتوخى هذه الاستراتيجية الوطنية التحسيس بمخاطر معضلة الشغب، والتوعية ضد أخطار العنف سواء داخل الملاعب، أو خارج المنشآت الرياضية، وكذا الوقاية من تداعيات هذا العنف كظاهرة اجتماعية، وحماية قيم الرياضة ومبادئ التسامح بالمجتمع المغربي. كما تروم التأثير على الشباب من أجل منع أو على الأقل الحد من التطبيع مع هذه الظاهرة ومكافحة العنف بكل الوسائل المتاحة.

وترتكز الاستراتيجية الوطنية للتحسيس والتوعية على محاور أساسية وعلى حملة إعلامية تواصلية تروم تحقيق الوعي والتعبئة اللازمة لكل الفاعلين في المجال الرياضي. وتعتمد على كل الوسائط والآليات من فيديوهات ومقالات وصور وموقع انترنيت وتواصل مباشر ولوحات إخبارية ...

كما أن تفعيلها سيتم على مراحل :

← على المدى القصير :

- تسخير كافة المؤسسات الشبابية والرياضية وكذا الدعائم التواصلية التابعة للوزارة لتحسيس الشباب بظاهرة الشغب والعنف بالملاعب الرياضية (دور الشباب، الأندية النسوية، المخيمات، مراكز حماية الطفولة، الأندية الرياضية ..)
- تعزيز مجال التوعية، بانخراط مكونات المجتمع المدني بالأحياء وبالأزقة بما فيها المنظمات الشبابية، وتأطير هذه الجماهير من خلال ترسيخ قيم التسامح والتضامن والانفتاح والروح الرياضية،
- العمل على نشر الثقافة الرياضية وزيادة الوعي الرياضي لدى المواطنين، من طرف المؤسسات الإعلامية التي يجب أن تلتزم بالحياد والموضوعية في القضايا الجماهيرية التي تتناولها وعدم التحيز لنادي أو هيئة أو نوع رياضي أو إهمال للآخر؛
- **حث الجامعات والعصب والأندية** على القيام بكامل مسؤوليتها التربوية والتقنية اتجاه لاعبيها وفرقها وجماهيرها،
- التعامل وفق مقاربة علمية مع اللاعبين والأجهزة المساعدة لحل المشاكل السيكولوجية والنفسية والاجتماعية التي يمكن أن تظهر في الأندية،
- **حث الجماهير على مؤازرة فرقها بغض النظر عن النتائج**، مما يدعم الروح الرياضية وتبادل الثقة بين اللاعبين والجماهير،

← على المدى المتوسط والبعيد :

- تطوير وتأهيل التربية البدنية بالمدارس وملاعب رياضة القرب في الأحياء الشعبية؛
- إصلاح نظام التكوين وتأهيل أساتذة التربية البدنية والرياضة والمكونين والمدربين والحكام لجعلهم يأخذون بعين الاعتبار الجانب التحسيس على المواطنة والقيم الرياضية ؛
- إدراج تعليم القيم الرياضية وقواعد المواطنة على مستوى الجامعات والعصب والفرق ومراكز التكوين والمؤسسات التعليمية العامة والخاصة؛

- الاستفادة من التجارب التواصلية الناجحة لبعض الدول في التعامل والحد من الظاهرة.

السيد الرئيس المحترم

السيدة الرئيسة المحترمة

أيها السيدات والسادة النواب المحترمون

إضافة إلى الإجراءات التي تم اتخاذها والتي تم التطرق إليها ، ونظرا للطابع المعقد لهذه الظاهرة ذات المرامي والأوجه المتعددة، فإن الوزارة انفتحت على مجموعة من الأخصائيين والخبراء والمفكرين في هذا الميدان من خلال تنظيم يوم دراسي يوم الثلاثاء 12 أبريل 2016 بللمعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة مولاي رشيد، الذي تناول محورين أساسيين :

• المحور الأول تطرق لمظاهر وأسباب تفشي ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية.

• المحور الثاني لامس المقاربة القانونية والتربوية والتدبيرية لمعالجة ظاهرة العنف الرياضي.

وقد تمخضت عن أشغال هذا اليوم الدراسي الذي عرف إقبالا كبيرا، توصيات واقتراحات تتقاطع في جزء كبير منها مع الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار البلاغ المشترك والتي يجب تعزيزها.

وورد في هذه التوصيات بعض الاقتراحات التكميلية المهمة التي سنعمل على إدراجها ضمن الاستراتيجية المندمجة التي نسعى إلى بلورتها؛ ومن ضمنها :

- تشكيل فرق حراسة وأمن خاصة بالأندية الرياضية تكون مهمتها تأطير المشجعين بالمدرجات، مع تكوين أفراد متخصصين في تنظيم الملاعب أثناء إجراء المباريات LES STADIERS (تكوين متخصصين يعملون إلى جانب رجال الأمن بالملاعب الرياضية).
- استحداث وتفعيل شبكة تبادل المعلومات على المستوى الوطني المتعلقة بالناشطين في إثارة العنف والشغب؛
- وضع آليات لتدبير قاعدة المعطيات المتعلقة بهذه الفئة من الأشخاص؛

■ دعوة الجماعات الترابية للقيام بمبادرات بتنسيق مع الأندية لضمان تأطير ومشاركة الشباب؛

■ تنظيم دورات تكوينية تحسيسية لفائدة الفاعلين الرياضيين (الحكام، الرياضيين، المسيرين...) تساعد على اجتناب الممارسات التي من شأنها أن تثير سلوكات العنف والشغب في صفوف المشجعين؛

■ تفعيل وتطوير وتحسين أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية مع الاهتمام بالمنظومة التربوية بالنظر لدورها التوعوي والتأطير والتحسيبي؛

■ تشجيع البحث العلمي حول ظاهرة شغب الملاعب في الجامعات والمؤسسات المتخصصة؛

■ ضمان استمرارية الحملة التوعوية على القنوات السمعية البصرية للتعريف بمقتضيات القانون بتنسيق بين وزارة العدل ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الداخلية؛

■ إحداث جائزة للجمهور الرياضي المثالي.

السيد الرئيس المحترم

السيدة الرئيسة المحترمة

أيها السيدات والسادة النواب المحترمون

ما يحدث بصفة عامة في ملاعبنا من شغب يعبر عن ثقافة وسلوك مفتعلي الشغب، حيث أن ذلك يؤثر على شريحة الشباب التي تستمد سلوكياتها من سلبيات تلك الثقافة ومن غيرها من الثقافات المستوردة إعلاميا.

إن معالجة ظاهرة العنف والشغب والحد من سلوكيات مرتكبيها يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية واتباع الأساليب التربوية الهادفة، واطلاع كل مؤسسة بدورها، في إطار اختصاصها.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الشأن الرياضي والشبابي، يعتبر شأنًا للقرب، مما يبرز أهمية الجماعات الترابية وخاصة الجهات والمدن الكبرى والدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه في تدبير الشأن الرياضي على المستوى المحلي، خاصة وأن الرياضة أصبحت صناعة، ويجب فهم واستيعاب مغزى التنافس الحاد بين المدن العالمية على استقطاب تظاهرات رياضية دولية كفرصة للتعريف بمؤهلاتها. كما أن هذا الاستثمار يتيح للمدن

فرص التوفر على تجهيزات رياضية هامة تشكل عنصرا أساسيا في توسيع الممارسة الرياضية وترسيخها كثقافة لدى المواطن.

وتشكل الرياضة عاملا أساسيا في تحقيق الربط الاجتماعي باعتبارها مؤسسة تحفز على التشبع بالقيم الأساسية للحياة وللمجتمع (المسؤولية، التضامن، احترام الآخر، الانفتاح، التسامح، التربية على المواطنة، ونبذ كل أشكال العنف وتجلياته.

وحتى تتحول الرياضة إلى عامل مساهم في التنمية الشمولية للجهة لابد من ضمان تلاقي السياسات العمومية الرياضية على الصعيد الجهوي ، وملائمة الهياكل الإدارية والجامعات الرياضية مع التقطيع الجهوي الجديد (العصب – الوزارة ...)، لإيجاد مخاطبين للسادة الولاة ورؤساء الجهات.

وفي هذا الإطار، فقد كانت لي لقاءات تواصلية على مستوى جهتي درعة – تافيلالت وفاس – مكناس مع السادة الولاة والعمال وكذا المنتخبين الجهويين ورؤساء المجالس الإقليمية ورؤساء الجماعات الترابية وذلك في إطار مقاربة الجهتين لإعداد مخططها التنموي المتعدد السنوات، وتم وضع رؤية مشتركة لاعتماد خريطة الحاجيات وتحديد الأولويات في إطار الخصوصيات الجهوية.

وهنا لابد من الإشادة بالتجاوب الإيجابي للفاعليات الجهوية وتفاعلها مع هذه المقاربة التشاركية الهادفة إلى بلورة سياسات جهوية ومجالية مندمجة للشباب والرياضة، والتي من شأنها دعم الحركة الرياضية بما تحمله من قيم نبيلة للتسامح والتضامن والانفتاح ونبذ العنف بكل أشكاله.

وفي الأخير ، أود التأكيد مجددا على انخراط وزارة الشباب والرياضة في كل المقاربات والمجهودات الرامية إلى مواجهة ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية وعلى عزمها في إشاعة ثقافة ومبادئ الحركة الأولمبية، التي تروم جعل الرياضة أداة لتحقيق التعايش والسلم وترسيخ التعاون والتآزر بين الأفراد، وتعزيز مبادئ الروح الرياضية والتسامح، علما أن الهدف الأسمى الذي نطمح إليه مع كل المغاربة الشغوفين بالرياضة هو إعادة الفرجة والروح الاحتفالية للملاعب الرياضية المغربية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير رياضتنا الوطنية وشبابنا واستقرار بلدنا ، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته